بيان الجمهورية العربية السورية

الدورة التنفيذية 71 مجلس التجارة والتنمية

الاونكتاد UNCTAD

البند 5

17 شباط 2022

السيدة السفيرة رئيسة المجلس TDB

السيدة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تضم الجمهورية العربية السورية صوتها إلى مجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الافريقية في النقاط التي تم طرحها ومناقشتها ضمن اجتماعات هذه الدورة وخاصة اعداد التقارير، حيث نقدر ونشكر جهود القائمين والمعدين لهذه التقارير على العمل البناء.

السيدة الرئيسة

يشهد العالم اليوم تحديات غير مسبوقة نتيجة جائحة كوفيد-19 التي عمقت الاختلالات القائمة داخل الدول وبينها، وأثرت سلباً على الاقتصاد العالمي وعلى جهود تحقيق التنمية المستدامة. حيث تواجه البلدان النامية والأقل نمواً تحديات توفير اللقاحات ومستلزمات الوقاية والعناية الطبية لحماية شعوبها، وتتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، في ظل تحديات إنمائية متعددة تتصل بتصاعد معدلات الفقر وسوء التغذية والديون الخارجية، وتراجع مصادر الدخل التقليدية وتزايد القيود على الوصول إلى أسواق السلع والخدمات والموارد المالية.

يتطلب التغلب على هذه التحديات استجابة دولية تقوم على الوحدة والتضامن وتفعيل آليات التعاون الدولي والمتعدد الأطراف لتعزيز قدرة الدول على تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وخلق

بيئة دولية مواتية تساعد الدول النامية والأقل نمواً على امتلاك أدوات التنفيذ، لا سيما في مجال التمويل وبناء القدرات، وتفعيل حقها في الوصول إلى التنمية وتسريع التحول الاقتصادي والتحول الرقمي واقتصاد الخدمات والاقتصاد الابتكاري والى ما هنالك من تسميات للاقتصاد التنموي المستدام الناجح. لكن جهود مواجهة الجائحة لا تزال تواجه منطق الأحادية والتوسع في فرض التدابير القسرية الأحادية على الشعوب والدول، وتغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الإنسانية وحق الانسان في الحياة والتنمية. ويشكل التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتهديد أنظمتها السياسية الشرعية بوسائل مختلفة تكريساً لمظاهر انحسار الالتزام بتعددية الأطراف وبمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين ولجهود تحقيق التنمية المستدامة.

في هذا السياق، تتسبب حرب الإرهاب والتدابير القسرية الأحادية غير القانونية، التي تستهدف الجمهورية العربية السورية منذ أكثر من عشر سنوات، بمعاناة إنسانية كبيرة وتضر بجهودها للتعافي من الأزمة وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين والمهجرين قسراً بفعل الإرهاب، وتضر بجهود تنفيذ أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تشكل خارطة طريق الاونكتاد للسنوات القادمة. وخلال جائحة كوفيد-19، واجهت سورية تحديات ومصاعب إضافية عرضت حياة مواطنيها وسلامتهم لأخطار إضافية نتيجة توسيع نطاق وأمد التدابير القسرية الأحادية التي تستهدفها، ويشكل ما يسمى بقانون قيصر نموذجاً عن التعسف في الاستخدام الأحادي للقوة الاقتصادية والمالية لأغراض القسر السياسي الذي يتجاوز الحدود الوطنية للدول، ونموذجا عن ممارسة الإرهاب الاقتصادي الذي ينتهك قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

إن تعزيز التعاون الدولي القائم على التعددية واحترام قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هي عوامل مهمة في سياق السعي لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة وإرساء نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافا. ويتعين على المجتمع الدولي في هذا السياق عدم تجاهل الصعوبات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة والشعوب الرازحة تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، والتي تؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتعيق قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار تؤيد سورية دور الاونكتاد في دعم الاقتصاد الفلسطيني ومساهمته في بناء القدرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتؤكد على تنفيذ البند المتعلق بمساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني الذي يركز على التحديات التي يفرضها وباء COVID-19، والتكاليف الاقتصادية للاحتلال، والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية في الأراضي المحتلة. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل

للفقرة (127 ب ب) من عهد بريدجتاون بتعزيز مساعدة الاونكتاد لبرنامج تمويل الشعب الفلسطيني بموارد بشرية كافية وموارد كافية من الميزانية الدائمة، مع التأكيد أيضاً أن جوهر تدهور الوضع الاقتصادي وانسداد افاق التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

شكراً